الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-11

الجمهورية

الانتخابات التشريعية :

العد التنازلي لإيداع القوائم النهائية للمترشحين

مكتب العاصمة : فاطمة عاشوري

وصلت قوائم الراغبين في الترشح من الأحزاب والأحرار لتشريعيات 12 جوان 2021 لأكثر من 1755 قائمة تابعة لـ 54 حزبا سياسيا و2898 قائمة حرة حتى الـ 7 أفريل الجاري بحسب شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ليصل بذلك العدد الى «4653 قائمة على مستوى 58 ولاية. حيث سلمت السلطة في ذات الصدد اكثر من 7.655.809 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات لفائدة المترشحين.. في حين وبالنسبة القوائم الخاصة بالمغتربين وعلى مستوى الدوائر الانتخابية في الخارج فإن 16 قائمة حزبية و25 قائمة حرة أبدت رغبتها في الترشح اي بمجموع 41 قائمة مع تسليم 20500 استمارة اكتتاب فردي للتوقيعات ووصول عدد الناخبين بالموازاة في الخارج والداخل 24.490.457 ناخب. وأكد شرفي في ندوة صحفية مؤخرا – أن السلطة كانت قد وزعت أكثر من 359 ألف استمارة لفائدة 13 حزبا. فيما سلمت 7 أحزاب و11 قائمة حرة استمارات الاكتتاب الفردية لمندوبيات السلطة بـ 10 ولايات، من جهة أخرى فان السلطة قامت بتسخير 357 مندوبا عبر الولايات الـ 58 لهذه العملية. مشددا على توفير كافة الشروط لإنجاح العملية الانتخابية حتى يتمكن المواطن من أداء حقه الانتخابي واحترام الاختلاف في الرأي وفي الخيار في إطار الممارسة الديمقراطية. كما اكد على إمكانية اسقاط شرط المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية بطلب ترخيص من السلطة وذلك بشروط معينة تفصل فيها السلطة. من جهة أخرى فان ولاية الجزائر قد تصدرت الى غاية الساعة تعداد القوائم التي أبدت ترشحها بـ 191 قائمة توزعت بين الأحزاب والمستقلين تليها ولاية عين الدفلى ثم تلمسان على التوالي بـ 36 قائمة حزبية و153 قائمة مستقلة و 119 قائمة مستقلة تتوي في الترشح و 39 قائمة حزبية، وجاءت ولاية عين قزام في مؤخرة الترتيب بـ 6 قوائم حزبية. هذا وبدأ العد التنازلي لمرحلة إيداع القوائم التي تنتهي يوم 22 أفريل الجاري اي قبيل 10 ايام حيث تضع الأحزاب لمساتها الأخيرة على القوائم التي تم اختيارها لخوض غمار المنافسة للتشريعيات المقبلة بعد أن أعلنت 4 أحزاب مقاطعة الانتخابات لتتضح الرؤية وانتهت التشكيلات الحزبية من جمع التوقيعات وإعداد قوائم المترشحين من جميع الفئات التي يغلب عليها هذه المرة عنصر الشباب ووضع حد للبرلمانيين ممن عمروا لأكثر من 2 عهدتين. كما أوضحت حركة البناء الوطني انها وضعت لجانا ولائية للترشيحات وانتهت أغلب الولايات من قوائمها تأهبا لايداعها لدى المندوبيات على مستوى 58 ولاية بعد أن اعدت الحركة للموعد في وقت مبكر وبعد دراسة الملفات يتم إحالتها على المجالس الشورية الولائية من أجل المصادقة عليها ومن ثم إرسالها إلى اللجنة الوطنية للترشيحات ثم الايداع وهي المراحل التي وضعتها الحركة وينتظر أن تسلم المكاتب الولائية غدا كل القوائم ليتم مراقبتها وتزكيتها من القيادة قبل الآجال القانونية مع المحافظة على شرط المناصفة واختيار مرشحين من خارج الحزب. في حين جبهة المستقبل حافظت على ذات الشرط في القوائم وحتى كثرة العنصر النسوي في بعض الأحيان ×حسب أصداء من داخل الحزب حيث مرت عملية جمع التوقيعات بسلام داخل الحزب بعد لجان ولائية تشرف عليهم لجنة وطنية مهمتها التوجيه وأن دراسة الملفات كانت على مستوى اللجان الولائية فقط ولا تدخل القيادة الوطنية في ذلك كون الولايات هي على دراية كاملة بمرشحيها فيما يتوقع إيداع الترشيحات النهائية يوم 17 أفريل بعد اجتماع الهيئة الوطنية من أجل المصادقة على مختلف الملفات والقوائم. يذكر أن رئيس حركة البناء الوطني بن قرينة قد دعا اول أمس إلى مكافحة المال الفاسد في الانتخابات القادمة لنصل إلى برلمان شفاف والوقوف ندا لكل من تسول له نفسه تحريف مسار الانتخابات عبر شراء الذمم وإغراء الفقراء وبعض مسؤولي المكاتب الانتخابية داعيا السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالتجند والالتزام باداء دورها والتأقلم السريع مع معطيات قانون الانتخابات الجديد الذي يفرض عليها متابعات تفصيلية دقيقة لكل الحيثيات مضيفا أن الجزائر الجديدة لن تنطلق دون تحالف وطني. إذن فالأحزاب والأحرار في وتيرة متسارعة لإتمام كل هذه الإجراءات تحسبا ليوم 12 جوان حتى يكون بحق موعدا وطنيا حاسما، يؤسس لعهد برلماني جديد ضمن الجزائر الجديدة.

الشروق

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تأمر مندوبياتها بإعداد قوائم المؤطرين

أوامر بإبعاد عائلات المترشحين وأصهارهم عن مراكز التصويت

أبرقت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تعليمة مستعجلة لمنسقي مندوبياتها بالولايات للاسرع في استكمال تنصيب أعضائها في القريب العاجل وإعداد قوائم مؤطري مراكز ومكاتب التصويت، مع إلزامية إبعاد عائلات المترشحين وأصهارهم من الوقوف على العملية الانتخابية لضمان شفافيتها، وفق ما تنص عليه المادة 129 من القانون العضوي للانتخابات.

أسماء بهلولي

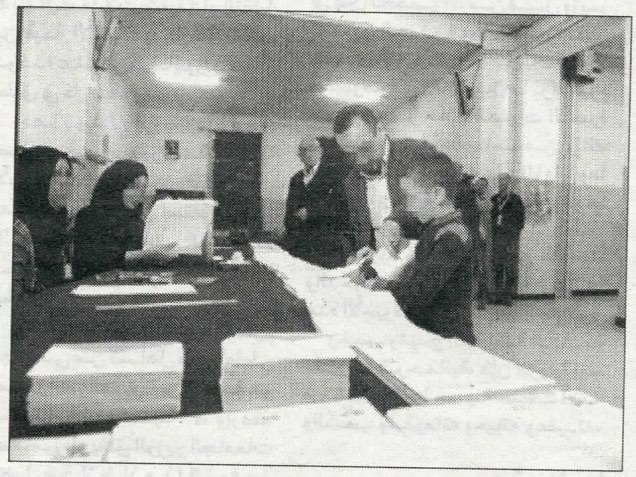

استعجلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات منسقي مندوبياتها عبر الولايات للشروع في اعداد وضبط قوائم مؤطري مراكز التصويت الخاصة بانتخابات 12 جوان المقبل ، وفي برقية حملت وسم «مستعجل» دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي يرأسها محمد شرفي منسقيهم عبر الولايات إلى ضرورة الحرص على أن تكون قوائم مؤطري المراكز الانتخابية تخلو من أسماء عائلات المترشحين سواء من أقارب أو أصهار المعنيين بالاستحقاقات المقبلة وفقا ما تنص عليه المادة 129 من الأمر 21-01 الموافق لـ 10 مارس2021، والتي تشدد على ضرورة أن يعد منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة قوائم ومراكز ومكاتب التصويت ويحينها ويوزع الهيئة الناخبة عليها، هذا الأخير الذي يقوم بتعيين أعضاء مكتب التصويت والأعضاء الاضافيون ويسخرون بمقرر من منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة من بين الناخبين المقيمين في اقليم الولاية ، باستثناء المترشحين وأقاربهم وأصهارهم إلى غاية الدرجة الرابعة والأفراد المنتمين إلى أحزابهم بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين .

وتنشر قائمة أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيين بمقر المندوبية الولائية والمندوبية البلدية للسلطة المستقلة ومقر الولاية والمقاطعة الادارية والدوائر والبلديات المعنية ، وتسلم هذه القائمة إلى الممثلين المؤهلين قانونا للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وللمترشحين الأحرار ، ويمكن أن تكون هذه القائمة محل تعديل في حالة اعتراض مقبول على أن يقدم هذا الاعتراض إلى منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، ويشدد القانون العضوي للانتخابات وفقا لما تنص عليه المادة 130 من القانون العضوي للانتخابات على ضرورة أن يؤدي أعضاء مكاتب التصويت «اليمين» والذي يتعهدون من خلاله بالسهر على ضمان ونزاهة الانتخابات .

وحسب المسؤول الأول عن السلطة الوطنية المستقلة فإن من حق الأحزاب السياسية والمترشحين الرافضين للقائمة أن يتقدموا باعتراض للتعديل في فترة زمانية لا تتجاوز مدة 5 أيام من تعليق القائمة ، ويبلغ قرار الرفض إلى الأطراف المعنية في أجل ثلاثة أيام من تاريخ إيداع الاعتراض ويكون هذا القرار حسب سلطة شرفي قابل للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة اقليميا من تاريخ تبليغ القرار لمدة لا تتجاوز 3 أيام على أن تفصل المحكمة فيه، ومعلوم أن السلطة الوطنية المستقلة سبق لها وأن شددت على ضرورة أن تتوفر شروط النزاهة لدى القائمين على العملية الانتخابية لإضفاء الشفافية على الاستحقاق السياسي المقبل الذي ستعرفه الجزائر.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

L'ÉDITO

Engagement et optimisme

Le processus électoral va bon train. A l'approche des législatives, les signes prometteurs balisent la voie d'un changement démocratique. Le rythme assez soutenu du retrait des formulaires de candidature et la mobilisation de la classe politique, majoritairement acquise au scrutin, sont les indicateurs d'une progression rassurante de l'opération électorale. A deux mois des élections, la réalité du terrain montre tout l'intérêt accordé par les candidats qui ont procédé, le 7 avril, au retrait de plus de 7,5 millions de formulaires de souscription de signature individuelle. Cette volonté indéniable de participation à une compétition transparente et équitable se manifeste dans la remise des formulaires à l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) par sept partis politiques et 11 listes indépendantes. Dans une conférence de presse, le président de l'Anie, Mohamed Charfi, a fait état de 1.755 listes de partis politiques et de 2.898 de candidats indépendants. A l'étranger, cet engagement s'exprime dans la volonté de 16 partis politiques et de 25 listes des indépendants pleinement lancés dans la course électorale. «De bon augure», dira le président de l'Anie, annonçant la mobilisation de 357 délégués dans les 58 wilayas, prêts à assumer leur mission pour garantir un exercice libre du droit électoral dans un cadre démocratique. Il s'agit d'un pas décisif dans la perspective d'un changement radical qui constitue une base fondamentale de stabilité pour la nouvelle Algérie puissante et prospère, redoutée par les faiseurs de chaos et les prêcheurs de la fitna. Mais rien ne saurait ébranler le bastion infranchissable sorti, à chaque fois, plus fort des épreuves engagées, à la faveur du lien indéfectible entre le peuple, son armée et l'Etat. «Ceux qui parient sur le démantèlement du lien entre l'armée et la nation sont dans l'ignorance totale de la réalité de l'Algérie et de son peuple», estime dans son dernier éditorial, la revue El Djeïch, évoquant le combat victorieux remporté contre l'une des plus grandes puissances coloniales. Avec la même détermination, la nouvelle Algérie se prépare à relever le défi de la stabilité, totalement consciente des manœuvres et des subterfuges qui, comme le souligne l'éditorial d'El Djeïch, «ont montré leur faillite, leur inanité et leur incapacité». Le verdict du 12 juin sera encore la preuve éclatante de la vanité des projets de déstabilisation.

■ **Horizons**

تطبيقا لتعليمة محمد شرفي

منع أقـــارب المترشحين من تأطير الانتخابـــات

وجه رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعليمة إلى منسقي المندوبيات الولائية، يدعوهم فيها للشروع في إعداد قوائم مؤطري مراكز ومكاتب الانتخابات، مشددا على ضرورة مراعاة قائمة مؤطري العملية الانتخابية السابقة، مع اللجوء "عند الحاجة" إلى حفاظ الأمانة. ويحدد القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، في المادة 129، المكلف بإعداد قوائم التأطير، حيث يعدها منسق المندوبية الولائية، كما يكلف بتوزيع الهيئة الناخبة عليها. في حين يعين أعضاء مكتب التصويت والأعضاء الإضافيون ويسخرون بمقرر من منسق المندوبية الولائية من بين الناخبين المقيمين في إقليم الولاية. ويؤكد قانون الانتخابات أنه يستثنى "المترشحون وأقاربهم وأصهارهم إلى غاية الدرجة الرابعة، والأفراد المنتمون إلى أحزابهم"، بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين. ويشير القانون الانتخابي الى أنه تنشر قائمة أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيين بمقر المندوبية الولائية والمندوبية البلدية ومقر الولاية والمقاطعة الإدارية والدوائر والبلديات المعنية، 15 يوما، على الأكثر، بعد قفل قائمة المترشحين. ومنح القانون الانتخابي الحق لممثلي الأحزاب الحصول على نسخة من قوائم المؤطرين، وذلك "بطلب منهم مقابل وصل استلام"، كما يجب أن تعلق في مكاتب التصويت يوم الاقتراع. فيما يمكن أن تكون هذه القائمة محل تعديل في حالة اعتراض مقبول، ويجب أن يقدم هذا الاعتراض كتابيا إلى منسق المندوبية الولائية على أن يكون معللا قانونا خلال 5 أيام الموالية لتاريخ التعليق والتسليم الأولي للقائمة. وتوضح المادة 130 من قانون الانتخابات أنه "يؤدي أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيون اليمين"، على أن يصدر قرار لاحقا من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي يحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، على أن ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. من جهة أخرى، فإن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، سخر 357 مندوبا عبر مختلف ولايات الوطن لإنجاح العملية الانتخابية، حيث أكد في آخر ندوة صحفية له أن هيئته "لا تفرق بين مناطق البلاد وتسهر على توفير كل الشروط لأداء المواطن حقه الانتخابي مع احترام الاختلاف في الرأي وفي الخيار في إطار الممارسة الديمقراطية"، وبخصوص المناصفة بين الجنسين، أكد رئيس سلطة الانتخابات أن "القانون سمح للقوائم التي لا تستطيع توفير هذا الشرط بطلب ترخيص من السلطة بشروط معينة تفصل فيها السلطة".

ع.بن

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

CONSTANTINE

PARTIS ET INDÉPENDANTS RETIRENT LES FORMULAIRES

Quatre-vingt-dix-huit listes de postulants à la candidature pour les élections législatives du 12 juin prochain ont procédé, jusqu'à jeudi, au retrait des formulaires de souscription des signatures, a déclaré le chargé de communication au niveau de la délégation de Constantine de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Abdelali Larguet. Trente-huit d'entre lesdites listes appartiennent à des partis politiques agréés, alors que les soixante restantes sont constituées de candidats indépendants, a précisé M. Larguet, qui a ajouté qu'en tout, 223.500 formulaires de souscription de signatures individuelles ont été retirés du siège local de l'ANIE. Parmi les partis voulant s'engager dans la course aux onze sièges représentant la wilaya à l'APN, figurent en bonne place le FLN, le RND, le HMS et le FJD, aux côtés d'El Binaa, du Front El Moustakbal, d'El Karama, du Front national et de Jil Jadid. Du côté des postulants, certains anciens députés qui cumulent plus de deux mandats, comme Lakhdar Benkhellaf du FJD, devront faire l'impasse sur les législatives de juin, alors que d'autres, n'ayant effectué qu'un seul mandat, ont préféré se représenter sur des listes non partisanes, ou, plus rarement, sur les listes d'autres formations. Aux côtés des «politiques», les listes d'indépendants comptent également des activistes de la société civile, à l'image du président de la coordination du mouvement associatif, Mohamed Lattafi.

I. B.

ANNABA

RETRAIT DE 87 FORMULAIRES DE CANDIDATURE

Les préparations des élections législatives du 12 juin prochain se poursuivent à Annaba à un rythme soutenu depuis la convocation du corps électoral par le chef de l'Etat, a-t-on constaté.

Le coordinateur de wilaya de l'autorité nationale indépendante (ANIE), Me Ali Braham fait état de l'inscription sur les listes électorales d'un total de 444.113 électeurs dont 2.412 nouveaux inscrits tandis que le nombre de radiés du fichier électoral s'élève à 2.518 personnes.

Ces chiffres ont été enregistrés à l'issue de la dernière révision exceptionnelle des listes électorales.

Le coordinateur de wilaya de l'Anie fait état également de 146 centres et 1.055 bureaux de vote. Par ailleurs, la délégation locale de l'Anie a enregistré le retrait de 87 dossiers de candidature en prévision des élections législatives du 12 juin prochain.

Il s'agit de 36 formations politiques et 51 autres candidats indépendants qui ont retiré les formulaires de candidature, nous a indiqué le coordinateur de wilaya de l'ANIE. Selon le même responsable, seuls quelques partis politiques ont remis à la délégation de wilaya les dossiers de candidature.

B. G.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Législatives du 12 juin

L'étape des formulaires de signatures

✍ **Une intense activité politique se déroule un peu partout** dans le pays, sans bruit, en prévision des élections législatives du 12 juin prochain. C'est, sans doute, d'ailleurs, l'activité nationale principale sur le terrain. Elle met en mouvement les formations politiques classiques, la société civile et des citoyens non organisés, appelés «indépendants». Pour l'heure, tout ce beau monde est mobilisé autour de la collecte des signatures et de la constitution des listes de candidats, avant l'échéance du jeudi 22 avril, date limite pour le dépôt des candidatures, qui a déjà commencé le 11 mars. Les partis politiques et les listes indépendantes peuvent déposer les dossiers de candidature, même si ne remplissant pas, totalement ou partiellement, la condition de la parité stipulée par la nouvelle loi électorale.

L'abrogation de cette condition concerne uniquement les prochaines législatives, a-t-il souligné. Mercredi, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi a fait savoir, dans une conférence de presse qu'il a animée au siège de l'ANIE, qu'«à ce jour, le 7 avril, quelque 1.755 listes relevant de partis politiques agréés et 2.889 listes d'indépendants, ont fait part de leur intention de se porter candidats aux prochaines législatives, totalisant, ainsi, 4.653 listes. Pour ce faire, l'ANIE a remis «7.655.809 formulaires de souscription de signatures individuelles pour les postulants», a-t-il soutenu. Au niveau des circonscriptions électorales à l'étranger, «16 listes de partis et 25 listes d'indépendants ont fait part de leur volonté de se porter candidat, avec un total de 41 listes, tandis que 20.500 formulaires de souscription de signatures individuelles ont été remis», a-t-il encore détaillé. La veille, mardi, Mohamed Charfi avait présidé, à Alger, l'installation des membres de la commission de la répartition équitable du temps d'antenne entre les candidats aux prochaines élections législatives via les médias nationaux et la commission de suivi de la campagne électorale.

La première commission est chargée de suivre la campagne électorale dans tous ses aspects liés à la surveillance des salles, du respect du protocole sanitaire, des espaces réservés aux affiches et autres. La deuxième commission assure le suivi des interventions des candidats via les Chaînes télévisées et radiophoniques ainsi que leurs couvertures médiatiques pour «assurer une équité entre tous les candidats». Les deux commissions regroupent des représentants de plusieurs secteurs, dont l'Intérieur, la Justice et la Communication outre l'Autorité de régulation de l'audiovisuel (ARAV).

L. A.